الرهانات السياسية لفتح السوق الدينية في الجزائر

التحولات الدينية في صلب النقاش السياسي

صافية مداني فواتيح (طالبة دكتوراه)
د/ الهواي بوزيدي
جامعة محمد بن أحمد وهران 02 (الجزائر)

الملخص :

يطرح انتشار ظاهرة التحولات الدينية لصالح بعض الجماعات و الطوائف التي بدأت تفصح مؤخر عن وجودها على الساحة الوطنية الكثير من المخاوف و الانشغالات لاسيما ما يتعلق بضرب أمن المجتمع فكريا و دينيا ، و التأثير على قيمه و تقاليده ، و إلا فحق الأفراد و الجماعات في التعبير عن معتقداتها الدينية وتحقيقها بالانتماء الى جماعة دون أخرى حق مكفول بقوة القانون .

و ما نسعى من خلال هذا المقال لتسليط الضوء عليه بالتركيز على الجانب السياسي منه .

الكلمات المفتاحية : السوق الدينية ، التحولات الدينية ، العولمة الدينية ، المرجعية الدينية الوطنية .

Abstract :

The emergence of new sectarian identities in Algeria, such as "Shiites", "Ahmadism" and "Protestants", raises many concerns. According to the official approach .These groups are entities that seek to extend the influence of foreign powers in Algeria, which is formed as a "national minority", and which will impose strategic and security pressures later . In this case, the Algerian political system is faced with the challenge of preserving the fundamental characteristics of the society, and cultural components ,which guarantee its spiritual security and social stability, Away from sectarian conflicts. Under this concern, we record our academic contribution, based on a socio-political approach.

Keywords: religious referent; religious market, religious conversions;

Resume :

La propagation du phénomène des conversions religieuses par affiliation à des certains groupes et sectes existants récemment sur la scène nationale, soulève beaucoup de préoccupations et des craintes, En particulier à l'égard de la sécurité religieuse nationale. Sinon La liberté de croyance est garantie par la force de loi algérienne .On a tenté à partir de cet article de mettre en exergue le phénomène des conversions religieuses qui pénètre la société algérienne en mettant l'accent sur l'aspect politique .

Mots clés: le marche religieux, les conversions religieuses, la mondialisation religieuse, la référence religieuse nationale .

- **مقدمة :**

« ثمة ظاهرتان تلعبان دورا رئيسيا في طفرة الديني اليوم ، هما زوال الصفة الإقليمية وفقدان الهوية الثقافية ، و لا يرتبط زوال الصفة الإقليمية بانتقال الأشخاص فحسب - الذي لا يعني سوى نسبة ضئيلة بالنسبة لسكان العالم ، بقدر ما يرتبط بانتقال الأفكار والمواد الثقافية و الإعلام وأنماط الاستهلاك بعامة في الفضاء غير الإقليمي ... » [1]، إن انفصال الظاهرة الدينية عن إطارها الثقافي على هذا النحو يحدث في سياق "العولمة الدينية "، فلم تعد المسيحية غربية و لم يعد الإسلام عربي بالضرورة ، بحيث يمكن لكل الطوائف و النحل الدينية أن تجد لها أتباع خارج إطارها الثقافي التقليدي عن طريق التحولات الدينية ، المرتبطة اليوم بالخيارات الفردية تحت قاعدة العرض والطلب . تقدم أغلب النحل و الطوائف الدينية نفسها منذ حولي أربع عقود على شكل حركات دينية جديدة على مستوى تنظيمها و تقنيات عملها الحديثة ، مما ساهم في نشر معتقداتها في الداخل و الخارج ضمن الفضاء الخاص و العام ، لاسيما مع تصاعد التدفق الاعلامي و ولوج الانترنيت البيوت و الجيوب . استطاعت هذه الحركات اختراق مجالات جغرافية لدول كانت في السابق منزوية على هويتها الدينية و مكتفية بها ، مقابل تراجع دور المؤسسات الدينية الرسمية بداخلها في مواجهة الغزو الفكري و الديني الذي تخوضه هذه الحركات بشكل معلن ، و يزداد الوضع تأزما في الدول التي يعتبر فيها الدين عنصر وظيفي في سياق العملية الاجتماعية و في سياق الفعل السياسي أو البعد الثقافي بتعبير (عبد الباقي الهرماسي) ، مما يضعها أمام تحدي حضاري ملموس في الحفاظ على مرجعيتها الدينية .

- **صياغة الاشكالية :**

نظرية « السوق الدينية » هي من أكثر المقاربات توظيفا اليوم في فهم و تفسير نشاط الجماعات و الطوائف الدينية و اتساع قاعدة أتباعها ، خاصة مع التطور الحاصل في ميدان التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في فتح أفاق غير مسبوقة للنشر العالمي و الفوري للرسائل الدينية على اختلاف مضامينها . لاقت هذه النظرية رواجا واسعا في الدراسات السوسيولوجية ضمن المجتمعات الغربية ، بحكم طبيعة هذه المجتمعات التي يحكمها الاختيارات العقلانية المحددة بمقدار الربح و الخسارة من أبسط الاختيارات في الحياة الى الاختيارات المصيرية كالانتماء الى الجماعات و الطوائف الدينية ، فبقدر ما تقدمه هذه الأخيرة لأتباعها من اغراءات و فرص مادية و غير مادية بقدر ما تضاعف من امكانيات انتشارها و توسعا . سنحاول من خلال هذا المقال النظر فيما مدى صلاحية نظرية «السوق الدينية » في تفسير انتشار ظاهرة التحولات الدينية لصالح بعض الجماعات و الطوائف الدينية الناشطة اليوم على الساحة الوطنية كالطائفة «الشيعية » ، « الانجيلية » ، « الأحمدية » مع التركيز على الجانب السياسي . و لتناول هذا الموضوع بالدراسة سنطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي الرهانات السياسية و السيناريوهات المتوقعة مستقبلا لفتح السوق الدينية في الجزائر ؟

أولا) « السوق الدينية » : نحو مقاربة نظرية جديدة لفهم نشاط الجماعات و الطوائف الدينية :

يعرف علم الاجتماع الدين تطورا منهجيا و مفاهيميا في تفسير مختلف الوقائع الدينية ، خاصة في المجتمعات الغربية التي يمارس أفرادها استقلالية واسعة في صناعة هويتهم الدينية ، بعد ما تم نزع القداسة عن الالتزام الديني المؤسساتي بداخلها ، فالكنيسة كمؤسسة دينية لم تعد تحتكر السلطة الروحية ، و هذا راجع تاريخيا الى الأفكار التي جاءت بها حركة الاصلاح البروتستنتي التي ساهمت في تحرير قراءة و تفسير الكتاب المقدس من احتكار رجال الدين دون سائر البشر بصورة عامة ، هذا الانفتاح الديني داخل هذه المجتمعات رافقه تطور و تحكم في التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في سرعة تنقل و تدفق المعلومات خاصة مع الويب 0 .2 و ولوج الإنترنيت البيوت و الجيوب عن طريق الشبكة السريعة التدفق ADSL و الهواتف المحمولة ذات المواصفات العالمية Smartphone ، كل هذه

المعطيات أفرزت تدريجيا واقع ديني جديد كان لا بد له من مرافقة معرفية و أدوات تحليل جديدة ، كأن يمزج بين مناهج علوم لادينية مع مناهج كلاسيكية في مقاربة الظواهر الدينية و أبرز تلك العلوم اللادينية أدوات علم الاقتصاد [3]، التي تجعل الباحث يتعامل مع الدين كمادة خام يطبق عليه مفاهيم المرتبطة بهذا العلم و هي العرض ، الطلب ، السلعة و التكلفة ، وسط ساحة اجتماعية تتنافس فيها مختلف الشركات الدينية على حصتها من الأعضاء و المواد و هي « السوق الدينية » الموجهة لخدمة الخيارات العقلانية للجمهور وفق حاجاته الروحية و متطلباته الاجتماعية . تعرف هذه المقاربة استعمالا و انتشار واسعا في الدراسات الأنكلوسكسونية خاصة ، ففي عام 2008 نشرت مؤسسة بيو (PEW) و هي مرجع في استطلاعات الرأي الدولية تحقيقا عن الممارسات الدينية في الولايات لمتحدة الأمريكية بعنوان : « سوق تنافسي قوي A very compétitive marketplace » ، و في 2012 صدرت النسخة المترجمة لدراسة تحت عنوان « السوق الدينية في الغرب» من اللغة الايطالية الى اللغة العربية ، لمجموعة من الباحثين ينتمون الى جامعات و مؤسسات بحث أمريكية ، رصدت هذه الدراسة جدل مقاربات التدين و العلمنة و تحرير السوق الدينية و الحراك الديني في المجتمعات الغربية ما بعد الصناعية ، التي تشهد حسب (Alvin Toffler) الموجة الثالثة بعد تحكمها في التكنولوجيات الحديثة .

شكل التطور الحاصل في ميدان الاعلام و الاتصال فرصة ممتازة لنشر الرسائل الدينية باختلاف محتوياتها و التي يمكن أن تصل إلى عدد كبير من الأشخاص في اللحظة ذاتها ودون أن تخضع للرقابة الرسمية لمضامينها ، خاصة مع انتشار استخدام الانترنيت الذي مكن الأفراد و الجماعات المتباعدة جغرافيا حتى مع عدم الحاجة للتعريف بأنفسها اثنيا ، عرقيا ، دينيا و حتى سياسيا الى الالتقاء على صفحات و مواقع مختلفة و الدخول في أشكال جديدة من التنظيم و التنشئة الدينية ، فمع الإنترنيت تحترق حدود الزمان و المكان فكل شخص يتحدث بالطريقة التي يريدها ، أين يريد و وقت ما يريد مع من يريد ، بدون وساطة دينية نستطيع مراقبتها ، فهو اذا صح القول يضع الفرد في علاقة مباشرة مع « الله » الذي لم يعد التعرف عليه في حاجة الى وسيط مؤسساتي ، فلليهود كنيس افتراضي ، و للمسيحيين كنيستهم و للمسلمين مسجدهم الافتراضي ، فبإمكان الشبكة العنكبوتية اليوم منح الطمأنينة الافتراضية التي كانت من وظيفة الكنيسة و المسجد مما ساهم في تشكل ما يسمى « بالتدين الرقمي » الذي يعرف أشكال خاصة من الايمان الافتراضي و الجهاد الافتراضي و التعبد الافتراضي... الخ[4] ، فالانترنيت اذا وسيلة و هو في نفس الوقت مكان ، وسيلة لأنه يمكن للوصول الى الاشخاص في كل الأرجاء و يمنح لهم فرص التواصل مع فئات عمرية مختلفة على رئسها شريحة الشباب ، و مكان كون أن الاشخاص يقضون فيه وقتهم للتعلم و الانفتاح على أشكال جديدة من التنشئة الدينية ، فهو المكان المثالي لفردنة الهويات الدينية و الدخول في تجارب روحية جديدة ، بحسب العروض الايمانية المتاحة تحت قاعدة العرض و الطلب **(** la spiritualité a la carte **)** التي يرتكز على البحث الفردي والترقيع شخصي المفتوح على كل أشكال المعتقدات الموازية ، في المقابل ما سماه «كلود دوبار» في كتابه (أزمة الهويات) " بفقدان سلطان " المؤسسات الدينية على الحياة الخاصة ، فلقد تعرضت من ووجهة نظره بالاعتماد على الدراسات الميدانية التي أجريت في فرنسا مجمل المؤسسات (الكنيسة ، المدرسة ،و الجيش و الشركة و الأسرة) الى فقدان المصداقية ، و أن انتاج المعايير في المقابل انتقل الى الجانب الذاتي . [5]

ان الانتماءات الدينية في ظل السوق المعرفية المفتوحة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الثقافية أصبحت غير خاضعة لا الى الاكراه السياسي الذي يقتضي بتعبير (ألوليفيه روا) أن تكون الرعية على دين أميرها ، و لا الى ضغوطات المحيط الاجتماعي ، و لا الى المعالم الثقافية بحيث يمكن استهلاك منتج ديني من دون الحاجة الى معرفة الثقافة التي أنتجته خاصة اذا كان هذا المنتج يخضع لدراسة تسويقية جيدة تعتمد على المشاهير في ميدان الاعلام ، الفن ، الدعوة الدينية ...الخ ، مع التحكم في مراحل وفنون الاعلان ، اضافة الى استخدام لغات العولمة الكبرى في مقدمتها

اللغة الانجليزية ، فإذا كانت المسيحية دين العولمة بالنظر الى المنتجين الرئيسيين لهذه العولمة فالانجليزية هي لغتها في هذا السياق يقدم « محمد لعقاب » في دراسة تحت عنوان : الصليبية الأمريكية و عهد حرب الحضارات أرقام تكشف مدى سطوة اللغة الانجليزية في مجال الاعلام عالميا: [6]

- 65 % من برامج الاذاعة باللغة الانجليزية .
- 70 % من الأفلام ناطقة بالانجليزية .
- 90 % من الوثائق المخزنة في الانترنيت باللغة الانجليزية .
- 85 % من المكالمات الهاتفية الدولية تتم باللغة الانجليزية .

يتحدث «ألوليفيه روا » في كتابه (الجهل المقدس) عن ما يسميه بالأديان المعدة سلفا للتصدير و هي التي يتم تكيفها مع كل المجتمعات و الثقافات بنزع الصفة الاقليمية عنها و التخلي عن هويتها الثقافية ، فإذا أخدنا على سبيل المثال « الاسلام » نجد أنه كدين له مقومات ذاتية للتكيف و التعايش مع جميع المجتمعات و الثقافات و قابلية للخروج من محيط نشأته الأصلي ، ومع عصر العولمة استطاع أن يطرح نفسه كمنتج دو جودة وسط سوق دينية عالمية تشتد فيها المنافسة بينه و بين المسيحية باعتبارهما ديانتان سماويتان تميلان الى الانتشار و التوسع العالمي من خلال الحصول على أكبر عدد من المريدين و الأتباع ، بالنظر كون اليهودية دين منغلق تحت نظرية «شعب الله المختار ». و بالتالي يتعلق الأمر هنا بالتفكير في الاسلام كمنتج موجه الى مستهلكين يجب كسبهم و الوقوف عند ميولهم كما أعلن أحد المفكرين الاسلاميين من شيوخ الأزهر « لا يجب أن ننشد الفضائل المطلقة من منطلقات دينية و لكن عبر بيعها من خلال فاعليتها الاجتماعية » . [7]

يقتضي تقديم الاسلام كسلعة التكيف مع متطلبات العصر بعرض منتج اسلامي يتوافق مع رغبات الجمهور المستهلك الذي يتطلع الى خدمة روحية دينية بعيدة عن التعقيد ، بمعنى آخر اعطاء المضمون « العصري » للخطاب الديني ، و بالتالي تقديم بعض التنازلات في التعامل مع القضايا الكبرى التي غالبا ما يركز عليها الخطاب الكلاسيكي الاسلاماوي ، التي أصبحت معقدة و يتم تعويضها بمصلحات منمقة و جذابة كاستبدال أو تعويض على سبيل المثال « الجهاد » بمفهوم «الجهاد المدني » الذي سوف يخضع هو الآخر الى تغيرات و استبدالات حسب حركة السوق التي تتطلب تدفقا سريعا للمنتجات الدينية .[8]

يشكل مفهوم « السوق الدينية » نظرية قائمة بذاتها في تفسير مختلف الظواهر الدينية فهي تقدم مقاربة جديدة في فهم مثلا ظاهرة التطرف الديني ، ففي دراسة قدمها (Thomas Straubhaar) ، أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة هامبورج ، تحت عنوان « التحليل الاقتصادي للدين و لظاهرة العنف الديني » وظف فيها المنهج الاقتصادي في تحليل نشاطات الكيانات الدينية . توصل من خلال هذه الدراسة أن الكيانات الدينية تتصرف مثل النوادي ، حيث تلتزم بتقديم بعض المنافع لأعضائها مثل التعليم الديني والخدمات الاجتماعية والاقتصادية و منح فرص الترقية في سلم النادي و بعض المكاسب الدنيوية كالسلطة و المكانة الاجتماعية مقابل التزام الأفراد بالمنهج والقواعد العامة لهذه الكيانات و هو بمثابة تكلفة عضويتهم . و من خلال سهولة النفاد الى وسائل الاعلام و الاتصال تمددت هذه الكيانات الدينية جغرافيا ، وقللت من تكلفة التسويق لخدماتها و الاعلان عنها ، مما مكنها من البحث والحصول على أعضاء جدد ، وترتب على ذلك زيادة حدة المنافسة في استقطاب الأفراد و الجماعات من خلال التسويق الجيد لصورتها ، بحيث كلما قدمت هذه النوادي ايديولوجيات متعصبة و فكر أصولي كلما وسعت من قاعدتها ، و كلما ازدادت المنافسة بين هذه النوادي ازداد معدل العنف ببين مختلف الجماعات الدينية .[9]

تنطلق نظرية السوق الدينية من مجموعة من المسلمات هذه أهمها : [10]

أ) تحوي السوق الدينية مجموعة من المبادلات للمكافأة الماورائية و المستقبلية تعلق بالنجاة أو الخلاص الأخروي كما تقدم شروحات غيبية لأحداث الحياة .

ب) يتم انتاج البضائع الدينية و اختيارها و استهلاكها كما في المنتجات الأخرى.

ت) لا يمكن تصديق أو تكذيب الجزاء الأخروي و التفسيرات المتصلة بذلك ، و لذلك تعد البضائع الدينية بضاعة ذات خطورة .

ث) تعتبر العلاقات الاجتماعية مصادر الاعتماد الأساسية للاستعلام عن البضائع الدينية مما يساهم في طمأنة المستهلكين على قيمتها.

ج) المنظمات الدينية هي الشركات المعهود لها انتاج القيم الدينية في حين التجمعات هي وكالات مسيرة من طرف رجال الدين يخلقون قيما للزبائن .

ثانيا) فتح السوق الدينية في الجزائر: الرهانات السياسية و السيناريوهات المتوقعة :

يشهد الحقل الديني الجزائري في السنوات القليلة الماضية حضور مختلف التيارات و الطوائف الدينية الوافدة اما من الشرق أو الغرب و التي استطاعت بفضل استغلالها لكل الامكانيات المتاحة ، في مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي أن تجد أتباعا لها خارج محيطها الجغرافي و الثقافي الأصلي كإنشاء مواقع الكترونية و صفحات فايسبوك متخصصة في الدعوة الدينية تمكنها من التسويق لأفكارها و معتقداتها بأقل التكاليف الممكنة ، و التي تستخدمها في اصدار دوريات و صحف بأعداد منتظمة تهدف أساسا الى تأكيد و جودها على الساحة الوطنية. تستغل هذه المواقع في حشد العواطف الدينية و التأثير عليها بتعبئة كل المصادر الرمزية الممكنة كتوظيف التواجد التاريخي لبعض الأديان و المذاهب في الجزائر في سبيل اعادة بعثها من جديد باعتبارها مكون ديني جزائري أصيل .

ان التسليم بنظرية « السوق الدينية » في فهم التحولات الدينية التي تتم لصالح الطوائف الناشطة اليوم على الساحة الوطنية في مقدمتها الطائفة « الشيعية » و « البروتستنتينية الانجيلية » و « الأحمدية » ، و التي تعمل على تمديدها فكريا و جغرافيا ، يضعنا أمام ثلاثة مسائل أساسية :

أولا : اذا كانت الخيارات العقلانية هي من يتحكم في انتماءات الأفراد داخل الجماعات و الطوائف الدينية وفق الحوافز المادية و غير المادية التي تقدمها في جلب أتباعها ، و التي تربطهم بها في حالة تحقيق هذا الانتماء علاقة قائمة على المصلحة المتبادلة يحددها شكل الاقتصاد الديني داخل الدولة ، فكلما كانت السوق الدينية مغلقة كلما تزايدت الامتيازات الممنوحة للأفراد كمنح فرص تكوين ديني علمي ممتاز ، منح فرص زواج بين أفراد الطائفة ... الخ خاصة مع تراجع و تدهور الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تجعل من هذه الفرص محل تقدير وفق الاستراتيجيات التي يحملها الأفراد ، مقابل زيادة في تكاليف التي يتحملها الأتباع كالالتزام الكلي داخل الطائفة اضافة الى تكاليف الوصم الاجتماعي خاصة اذا كانت هذه الجماعات و الطوائف الدينية شاذة .

و هو ما سيفح الأبواب للمنافسة بين الطوائف على أكبر قدر من الأتباع ، بحيث كلما تزايدت الاغراءات و الحوافز التي تقدمها الطائفة أكثر من غيرها كلما وسعت من حضورها ، و هو ما يجعلنا أمام مشهد ديني وطني مفتوح على كل الاحتمالات ، على اعتبار أن الانتماءات الدينية اذا سلمنا بمنطق السوق تحكمها المصالح التي تتغير بطبيعتها وفق الحاجيات الروحية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و هذا يعني أن الجماعة الدينية التي لا يتجاوز عددها اليوم بضعت عشرات قد تصبح مستقبلا طائفة دينية و قد تتحول الى أقلية في حالة زيادة أتباعها عن طريق توسيع استثماراتها الدينية ، و الجماعة الدينية التي استطاعت تكوين قاعدة نوعا ما عريضة مقارنه بغيرها قد يتلاشى حضورها مستقبلا في حالة ما اذا تراجعت استماراتها الدينية ، و بالتالي يطرح هنا اشكالية التنظيم هذه الطوائف من

قبل النظام السياسي فيما يخص تصنيفها اما كجماعة دينية ، أو الاعتراف بها في اطار الجمعية كما هو حال الطائفة البروتستنتينية أو في أضعف السيناريوهات كأقلية دينية وطنية مما يترتب عليه مجموعة من التشريعات و القوانين الخاصة بها ، اضافة الى صعوبة التنبؤ بمستقبلها على المدى البعيد.

ثانيا : تقوم السوق الاقتصادية على منطق الربح فمن يصدر أو يعرض ينتظر العائد المادي على المدى القريب أو البعيد ، فلا وجود لشركات اقتصادية تستثمر رؤوس أموالها و توظف كل طاقاتها البشرية و اللوجستية بدون تخطيط مسبق ، و لا وجود لشركات بدون مقرات دائمة و معروفة على المستوى المركز و الذي من خلاله يتشعب استماراتها الى المحيط أو الأطراف خاصة عندما نتحدث عن الشركات الاقتصادية العالمية .

قياسا على أركان و محددات السوق الاقتصادية تعتمد « السوق الدينية » هي الآخرى على شركات و وكالات دينية و هي الطوائف ، المرتبطة بمراكز دعوة أو تبشير في بلدان نشأتها و التي استطاعت بفضل العروض الايمانية و الاجتماعية و حتى الاقتصادية السخية التي تقدمها لأتباعها انشاء صلات دينية عابرة للأوطان .

كما تحكم هذه الطوائف ايديولوجيات دينية محركة لنشاطها مما يدخلها في منافسة شرسة فيما بينها ، فبالرغم من تباعد هذه الطوائف و اختلافها العقائدي و الديني من النقيض الى النقيض إلا أن أنها في مجملها حركات أصولية تؤمن بعالمية معتقداتها و أفكارها الدينية و على هذا الأساس تعمل على نشرها في الفضاء العام و الخاص داخل محيطها نشأتها الأصلي و المحيط الخارجي .

تنطلق هذه الأصوليات في أغلبها من فكرة النبوءات الدينية التي تدور جميعها حول فكرة نهاية العالم وما سيقع من أحداث في ربع ساعة الأخيرة من عمر العالم ، من أمثلة ذلك «عودة المسيح الموعود » الذي تؤسس له « النبوءات التوراتية » كحدث مهم و مصيري في مستقبل الانسانية ككل ، و المشروط بالإيفاء بالعهد القديم (لاسرائيل) المتضمن عودة اليهود إلى وطنهم وتأسيس دولة يهودية ، هذا كله يدعو إلى اندلاع حرب نهاية الزمان التي يجب إن تسبق عودة المسيح الثانية ، و هي النبوءة التي يعتقد فيها الانجيليون انطلاقا من قراءتهم الحرفية للإنجيل و التزامهم بها

ساهمت هذه النبوءة الدينية على المستوى السياسي العالمي في ظهور ما يعرف بالحركة « المسيحية الصهيونية » [11]، التي ترجمت معتقداتها بداية في العام 1917 مع صدور « وعد بلفور » الذي أيد فكرة وطن قومي لليهود في فلسطين . و عليه فعمل عمل الحركات الأصولية لا ينحصر على المجال الديني ، فحسب (روجيه غارورديه) « تقوم الأصوليات الدينية على معتقد ديني سياسي مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي تمكنت من ارتدائه في عصر سابق من تاريخها ، و هكذا تعتقد أنها تمتلك حقيقة مطلقة و أنها تفرضها . » [12] و هو ما يجعلها تميل عمليا الى العنف و الغاء الآخر المخالف لها في التوجه و الانتماء الدينى الى حد التكفير و الغاء ، فالطائفة الأحمدية أو القاديانية و بالرغم من أنها تعرف نفسها كحركة مجددة في الاسلام إلا أنها تكفر المسلمين الدين ليسوا على معتقداتها بل و ترفض الصلاة في مساجدهم فكل مسلم عندهم كافر حتى يدخل القاديانية ، كما أن من تزوج أو زوَّج لغير القاديانيين فهو كافر.

ثالثا : ان تشكل طوائف دينية على اختلاف توجهاتها و مشاربها العقائدية في المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة المالكية « السائدة » لا يشكل في حد ذاته خطر طالما لم يخرج عن اطار الاعتقاد و الانتماء الديني الذي يكفل حرية اختياره الدستور الجزائري كما تكفله المواثيق و العهود الدولية ، فلا و جود في أي حال من الأحوال مجتمع متجانس مئة بالمائة دينيا و هي مسألة طبيعية ترجع للصيرورة التاريخية و الحضارية للمجتمعات الانسانية ، و الى الخيارات الدينية البديلة التي ينتهجها الأفراد وفق تطلعاتهم و حاجياتهم ، إلا أن امكانية الاستقطاب السياسي لهذه الطوائف الدينية و توظيفها في خدمة مصالح ما فوق الوطنية هو ما يطرح الكثير من المخاوف ، خاصة في حالة ما اذا توسع حضورها عن طريق النشاط الدعوي بدعم من منظمات و هيئات أجنبية ، و هو ما يمكنا معالجته من خلال التطرق لحركتي « التنصير » و«التشيع » اللتين برزتا بقوة في العقود الثلاثة الأخيرة في الجزائر مستغلين الأزمة

الأمنية و المجتمعية التي مرت بها الدولة ، بحيث لا يتعلق الأمر هنا فقط بمجرد تحولات دينية أو انتقال ديني من مذهب الى آخر و انما بسعي هذه الحركتين تحديدا الى افراغ المتحول من انتماءاته الوطنية وخصوصياته الثقافية خدمة لأجندتها السياسية و الايديولوجية : يرتبط النشاط التبشيري أو التنصيري « للحركة البروتستنتينية الانجيلية » اليوم بالمنظمات الانجيلية العالمية غير الحكومي (ONG) الموجهة نشاطها الى الدول العربية و الى الاسلام أينما وجد من أمثلة هذه المنظمات منها: Minister èvangélique parmi les nation arabophone ، Arabe World Miniséries تخدم هذه المنظمات في نهاية المطاف المشروع الأمريكي الانجيلي العالمي ، و هو ما أوضحه « path Robertson » في مؤلفه (البيان العالمي) في سياق حديثه عن الدور التبشيري للولايات المتحدة الأمريكية : « لن يكون هناك أي سلام عالمي قبل أن يتولى بيت الله وشعب الله دورهم القيادي في زعامة العالم...» [13]. و هو نفس الرهان الذي يطرحه النشاط الدعوي الشيعي الذي لم يعد يقتصر على الجهود الفردية المعزولة و انما اتخذ أبعادا أخرى بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 و التوجه نحو « تصدير الثورة » ، ما أدى الى انتقال مفهوم التشيّع من معناه الديني نحو السياسي المواكب لمسيرة إيران كدولة ثيوقراطية لها أهدافها التوسعية ، و هنا يمكن الرجوع الى القراءة التي قدمتها (هوازن خداج) في مقالة لها تحت عنوان « أوطان تفقد مواطنيها بسبب التشيع » [14] .

على قلة الدراسات الأكاديمية المهتمة بموضوع التشيع في الجزائر الذي أصبح يضرب استنادا على التصريحات الرسمية لوزير الشؤون الدينية و الأوقاف الدينية (محمد عيسى) الولايات الحدودية الشرقية و الولايات الغربية ، يمكننا الاشارة الى أن انتشار التشيع في الجزائر هو انتشار نوعي مقارنة بالتنصير الذي يتجه أكثر نحو الكم و يمكن هنا الرجوع الى القراءة التي قدمها (أنور مالك) في دراسته : « اسرار التشيع و الارهاب في الجزائر » بحيث يذكر الباحث أن 55% من المتشيعين (من العينة المدروسة) أنهوا دراساتهم الجامعية ، و أن أغلبهم يعمل في قطاع التربية و التعليم ، كما أن متوسط أعمارهم يتراوح بين الثلاثين و الأربعين سنة ، و أن نسبة 40 % منهم متزوجون و لهم على الأقل طفل واحد ، و أن أهم وسيلة مستخدمة في الدعوة الشيعية حسب الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث هي زواج المتعة التي تظهر خاصة بين الطلبة في الجامعات ، مع استغلال المدارس في نشر المذهب الشيعي من قبل الأساتذة المتشيعين مما يشكل مؤشرات مهمة على مستقبل الظاهرة في الجزائر .[15]

ثالثا) المرجعية الدينية الوطنية في وجه الأصوليات الدينية:

يعرف المختصون في الدراسات الأمنية الأمن المجتمعي « بأنه قدرة المجتمع على الحفاظ على طبيعته الجوهرية تحت ظروف متغيرة ، و تهديدات واقعة أو محتملة ، ففي الوقت الذي كانت الدولة هي الفاعل المستهدف بالتهديد في الأمن السياسي ، العسكري ، الاقتصادي و البيئي ، يكون المجتمع هو المعني بالعملية الأمنية فيما يخص الأمن المجتمعي» [16] و هو ما يفتح المجال واسعا للحديث عن الأمن الهوياتي و كذا الروحي الديني ، خاصة عندما يكون الدين عنصر وظيفي في سياق العملية الاجتماعية ، و في سياق الفعل السياسي أو البعد الثقافي بتعبير(عبد الباقي الهرماسي) ، فلطالما شكل الدين الاسلامي في الجزائر منطلقا خصبا لمختلف المشاريع السياسية و الاجتماعية بداية من مشروع الاستقلال مرورا بمشاريع السلطة السياسية في مراحل لاحقة و مشروع المعارضة الاسلامية التي أخذت من الدين الاسلامي منطلقا ايديولوجيا لمشروعها السياسي خلال سنوات التسعينات ، فالدين هو الأطروحة القوية الجاهزة للاستغلال من قبل مختلف الفاعلين كإستراتيجية للوصول الى السلطة أو اقتسامها ، و مع انتشار الأصوليات الدينية الجديدة على غرار «الحركة الانجيلية » ، « التشيع » و « الأحمدية » أصبحت مسألة توظيف أو امكانية استغلال الدين من قبل هؤلاء الفاعلين الدينيين الجدد تطرح على مستوى أعمق و أوسع من حدود الدولة الوطنية ، مما يضع النظام سياسي الجزائري أمام رهان الحفاظ على الأمن الديني و من ثم الأمن المجتمعي و القومي .

يشكل دراسة الحركات الدينية الجديدة مجالا معرفيا خصبا لاكتشاف تنامي دور و مكانة الدين في الفضاء العام العالمي و ارتباطه بالمجال السياسي ، خاصة و أن هذه الحركات تعتبر من حيث معتقداتها و أفكارها وطرق انتشارها « أصوليات دينية » استنادا على التوصيف الذي حدده لها (هارنيش فيلهم) [2] ، بحيث ترتبط في أغلبها بمراكز دعوة عالمية تخدم في فحوها مشاريع سياسية توسعية كالمشروع «الشيعي الايراني » و المشروع «الأمريكي الانجيلي» و غيرها من المشاريع التي تسعى بلد كالجزائر اليوم للحد من انتشارها وتوسعها ، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال جهود الدولة المتواصلة في ترسيخ المرجعية الدينية الوطنية في مواجهة المد الشيعي و السلفية التكفيرية و الطائفة الأحمدية و التنصير الذي تقود زمامه في الجزائر على غرار دول المغرب العربي الحركة البروتستنتينية الانجيلية كأهم و أبرز الحركات الأصولية الناشطة اليوم على المستوى العالمي .

بدأ النشاط الدعوي لكل من الحركة « الانجيلية » ، «التشيع » و « الأحمدية » بشكل سري منذ سنوات على الساحة الوطنية ما أدى تدريجيا الى زيادة أتباعها في « الغرف المغلقة » ، الى أن شكلت اليوم طوائف دينية يستلزم أحيانا ضبط نشاطها الدينى و الدعوي التدخل الأمني المباشر ، و مع غياب المعطيات الاحصائية الدقيقة و انغلاق هذه الطوائف على نفسها يواجه النظام السياسي الجزائري ممثلا في وزارة الشؤون الدينية كجهة مطبق لسياسة الدولة في المجال الديني اشكالية جد معقدة فيما يخص تسيير الشأن الديني الوطني ، يمكنا التعبير عنها على النحو التالي :

هل نسمح بانتشار هذه الحركات الدينية تحت مسمى الحريات الدينية و منطق السوق المفتوح ، على اعتبار أن المشهد الديني الوطني اليوم لا تحتكره المؤسسات الدينية الرسمية كالمساجد و الزوايا و المدارس القرءانية ... الخ و لا تصنعه الظروف و الخصوصية الثقافية الوطنية فحسب ، فوسائل الاعلام و الاتصال أصبحت منافسا قويا في صياغته ، فيمكن للنظام السياسي مثلا أن يواجه التنصير المباشر بإصدار جملة من القوانين و التشريعات على غرار قانون تنظيم الشعائر لغير المسلمين 2006 [17] لكن كيف له أن سيتصدى للعروض التبشيرية التي يقدمها التوتير و صفحات الفايسبوك أم علينا أن نضيق الخناق على عمل و انتشار هذه الحركات ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك فاعلين دينيين جدد على الساحة العالمية ، و هي المنظمات غير الحكومية (ONG) التي تطرح نفسها كمراقب للحالة الدينية داخل الدول الوطنية ، فمن الجدير الذكر أن الكونجرس الأمريكي أصدر قانوناً سنة 1998 يتيح للإدارة الأمريكية سلطة متابعة مدى احترام دول العالم كافة للحريات الدينية ، و التي تكون أساسا في شكل تقارير تنجزها المنظمات غير الحكومية التي يتم تمويلها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة اختراق واضحة لسيادة الدول ما يمكننا توصيفه مجازا «بالحرب الناعمة » ،التي تبدأ بالنشاط التبشيري ثم المطالبة بحقوق الأقليات ثم تنتهي بالتدخل من أجل حمايتها ، و هو ما صرحت به منظمة (Window International Network) «... نحن لا نكتفي أن نوجه أصابعنا وأن نكتب تقارير حول الظلم ، نحن موجودون في الميدان توجهنا إلى العائلات التي تعيش الضيق و أعطينا لكل واحدة منها الأمل ولق قمنا بتكوين أباء الكنيسة والمسيحيون الذين انخرطوا في الكنيسة نحن نلازم المجروحون حتى يستطيعوا الحفاظ على إيمانهم والدعوة إلى الإنجيل لكيد الأعداء . » [18]

بناءا على قراءة استشرافية للسيناريوهات التي يمكن أن تحدث مستقبلا كالتدخل الأجنبي المباشر و غير المباشر تحت مصوغ الدفاع عن الحريات الدينية ينتهج النظام السياسي الجزائري ممثلا في وزارة الشؤون الدينية الدينة استراتيجية دفاعية في الحفاظ على الأمن الديني الوطني و بالتالي الأمن القومي ، من خلال العمل على ترسيخ وحدة المذهب الديني المتمثل في « المذهب المالكي » الذي من شأنه تعزيز الممانعة الحضارية ضد خطر التيارات الدينية الوافدة ، على اعتبار أن هذا المذهب كان له الدور البارز في تحديد الهوية الدينية و العقائدية لبلاد المغرب العربي الاسلامي عموما منذ القرن الثاني هجري الى وقتنا الحاضر ، فلقد نال تاريخيا قبول الأهالي لاعتقادهم بأفضلية صاحبه

على غيره ، لأنه من أهل مدينة رسول الله (ص) ، و من أعلم أعلام ذلك الزمان ، هذا فضلاً على يقين أهل المغرب أن علم الإمام مالك الممثل في « المذهب المالكي » قد استقاه من تابعي أصحاب رسول الله(ص) مع مناسبة هذا المذهب لمجتمع بلاد المغرب القائم على الوسطية والبساطة و البعد عن تعقيد الحياة الحضارية . [19]

ان الحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية و ترسيخها يقتضي تقديم آليات و استراتيجيات التحصين الفكري و الديني للمجتمع الجزائري تجاه أنماط التدين الوافدة ، بحيث يراهن النظام السياسي اليوم على المؤسسة المسجدية بالتركيز على أهم فاعل فيها و هو الامام بشكل عام و الامام الخطيب بشكل خاص ، تحديدا من خلال ضبط مضمون خطب الجمعة وفق المهام التي حددها القانون الأساسي للإمام ، التي نجدها في سياق حديثنا عن المرجعية الدينية الوطنية في المادة 34 منه و التي جاء فيها : « الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة و تماسكها » [20] .

يمكننا فهم دوافع اهتمام النظام السياسي بالمؤسسة المسجدية من خلال تفحص دورها البالغ في عملية التعبئة و التأطير الديني خاصة بالنسبة لشريحة الشباب التي تستهوي مختلف التيارات و الطوائف الدينية ، فتجاهل وتقويض دور المسجد في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها قد يعيد الجزائر الى مشهد مماثل لسنوات الثمانينات و التسعينات ، أين شكل فضاء ممتازة للتعبئة و تأطير الشباب دينيا و سياسيا من قبل التيارات الدينية الأصولية ، في حين يراد لهذه المؤسسة الدينية اليوم التصدي للأصوليات الدينية الجديدة انطلاقا من الخصوصية الدينية و الثقافية الجزائرية ، من خلال اعطاء المرجعية الدينية الوطنية سند مؤسساتي قوي على غرار جامع الزيتونة في تونس و القيروان في المغرب و الأزهر في مصر، و هو الدور المتوقع من الجامع الكبير (المسجد الأعظم) بالعاصمة كثالث أكبر مسجد في العالم بطاقة استيعاب تتعدى الـــ120 ألف مصلي .

- **خاتمة :**

اذا كان تطور الفضاء الافتراضي (الإنترنيت ، القنوات التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية) قد ساهم بشكل فعال على فتح السوق الدينية لفائدة مختلف الجماعات و الطوائف الدينية التي أصبح لها امتدادات خارج محيط نشئتها الأصلي جغرافيا و ثقافيا ، فعلينا أن نتساءل أولا على الأهداف الأساسية المحركة للنشاط الدعوي للقنوات الفضائية و المواقع الالكترونية لصالح مختلف المشارب و التوجهات الدينية و العقائدية ؟ كما علينا أن نتساءل ثانيا على من يمول و يعرض و يسوق و يعلب بمفهوم السوق الاقتصادية لأفكار و المعتقدات الدينية للحركة « الانجيلية » و « الشيعية » و « الأحمدية » على سبيل المثال لا الحصر ؟ للإجابة على هذين السؤالين علينا أن نبحث في الكواليس لا ما هو مفضوح للمتلقي ، و سنخلص في نهاية المطاف حسب المعطيات التي سبق عرضها في هذا المقال الى معادلة اقتصادية دينية أو دينية اقتصادية على مستوى الماكرو : لا وجود لسوق دينية عالمية بريئة منزهة عن الايديولوجيات و الاستراتيجيات الدينية القائمة الهيمنة بتعبير « ماكس فيبر » كما لا توجد شركات اقتصادية عالمية لا تبحث عن الربح بمختلف الوسائل الممكنة المشروعة و غير المشروعة في ظل التوجه الليبرالي الرأسمالي العالمي .

- **الهوامش :**

(1) روا ، أوليفيه ، الجهل المقدس (زمن دين بلا ثقافة) ، ترجمة : صلاح لأشمر ، دار الساقي ، 2012 ، ص 20 .

(2) هاينريش، فيلهم ، صراع الأصوليات (التطرف المسيحي ، التطرف الاسلامي و الحداثة الأوروبية) ، ترجمة : صلاح هلال ، مركز المحروسة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص ص 19 - 22 .

(3) عز الدين ، عناية ، نحن و المسيحية في العالم العربي و العالم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 151.

(4) Isabelle, Jonveaux, Dieu en ligne (Expérience et pratiques religieuse sur net), ED BAYAED , 2013 , .PP 56 -61

(5) كلود ، دوبار ، أزمة الهويات تفسير التحول ، ترجمة : رندة بعث ، المكتبة الشرقية ، 2008، ص 237 .

(6) محمد، لعقاب ، الصليبية الأمريكية و عهد حرب الحضارات ،الطبعة الأولى ، دار هومه ،الجزائر ، 2007 ، ص 19.

(7) هايني ، باتريك ، اسلام السوق ، ترجمة : عمورية سلطاني ، مدارات للأبحاث و النشر ، 2015 ، ص 90 .

(8) باتريك هايني ، نفس المرجع ، ص .

(9) اقتصاديات العنف : مدخل اقتصادي لتفسير التطرف الديني ، عرض مُوجز لدراسة : "التحليل الاقتصادي للدين وظاهرة العنف الديني"، **T**homas Straubhaar: أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة هامبورج ، المنشورة في يونيو 2015 عن "أكاديمية ألأطلسي وهي مؤسسة بحثية أنشئت عام 2007 ومُكرسة لمواجهة التحديات طويلة الأمد التي تواجه أوروبا وأمريكا الشمالية. على الرابط التالي : http://rawabetcenter.com/archives/10336 consulte le 20. 02. 1017.

(10) مجموعة من المؤلفين ،السوق الدينية في الغرب ، ترجمة : عز الدين عناية ، دار صفحات للدراسات و النشر ، سورية ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2012، ص 49- 50 .

(11) للمزيد من الاطلاع راجع الدراسة التالية: جريس ، هالسل ، النبوءة و السياسة ، دار الشروق، الطبعة الثانية ، القاهرة مصر ، 2003 .

(12) روجيه ، غارورديه ،الأصوليات المعاصرة ، ترجمة: خليل أحمد خليل ، دار ألفين ، باريس ، فرنسا، 2000، ص 11.

(13) زينب ، عبد العزيز ، تنصير العالم ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 9.

(14) هوازن ، خداج ، أوطان تفقد مواطنيها بسبب التشيع ، صحيفة العرب ، العدد : 10518 ، نُشر في 2017/ 01 / 20 ص 13 ، على الرابط التالي : http://www.alarab.co.uk/article/

(15) يمكن هنا الرجوع الى المقابلة الاعلامية مع الباحث الجزائري أنور مالك في برنامج «من القلب الى القلب » الذي تبثه قناة صفا الفضائية ، بتاريخ 2012/10/18 .

(16) مسألة التشيع في الجزائر – نظرة عامة - مقالة على الرابط التالي :

barq-rs.com/barq / wp-content/.../**مسألة-التشيع-في-الجزائر**1017 .02. 20 consulte le ,PDF .

(17) قانون تنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 مارس 2006 الموافق لـ 1 صفر 1427 ، العدد 2 .

(18) Salah, GUMRICHE, LE CHRISTE S'EST ARRETE A TIZI-OUZOU, Éditions , Denoël, 2011, p 256 .

(19) فتحي جمعة محمد عربي ، المذهب المالكي و تسربه الى بلاد المغرب العربي الاسلامي ،المجلة الدولية للبحوث الاسلامية و الانسانية المتقدمة ، المجلد 04 العدد 07 يوليو 2014 ، ص ص 01 ، 19. مجلة الكترونية على الرابط التالي : http://www.sign-ific-ance.co.uk/index.php/jihararabic/article/view/755/710

(20) جيلالي ، مستاري ، الخطاب الديني و مسألة المواطنة في الجزائر: قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران ، كتاب جماعي تحت عنوان الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة ، تحت اشراف : حسن رمعون ، مركز البحث في الانثروبولوجيا لاجتماعية و الثقافية ، 2012 ، ص 164 .

✓ **توضيح بعض المفاهيم :**

1) التحول الديني : هو الدخول في معتقد جديد سواء تعلق الأمر بالتحول في نفس الدين من الإسلام السني إلى الإسلام الشيعي مثلا ، أو الانتقال إلى دين أخر كالتحول من الإسلام إلى المسيحية.

- الأصوليات الدينية : يتحدد مفهوم الأصولية الدينية بتضافر ثلاثة معايير أساسية عرضها (هاينريش فيلهم) في كتابه صراع 2) الأصوليات الدينية : - أولا : تعتبر الحركات الأصولية أن أفكارها الدينية مطلقة أيما كان محتواها العقائدي.

- ثانيا : تستمد هذه الأصوليات من قناعتها الدينية استراتيجية هيمنة اجتماعية ، فهي تحاول اخضاع الحياة العامة و الخاصة لامتلاءاتها و تأويلاتها الدينة .

- ثالثا : يتحدد المعيار الثالث من خلال سياق عمل هذه الأصوليات ، فساحة المعركة بالنسبة لها هي الصراعات حول الحياة الحديثة نفسها ، كما استفادت هذه الأصوليات في المقابل من عمليات التحديث على رأسها التقنية الحديثة اضافة الى أن الأصوليين ينظمون أنفسهم في شكل حركات اجتماعية .

3) البروتستنتينية الانجيلية : الإطار العام الذي يحكم الديانة المسيحية بجميع طوائفها قديما و حديثا هو التمرجع الى الكتاب المقدس Evangile وعليه فكل مسيحي هو انجيلي مبدئيا ،لكن مفهوم الانجيلية أخد تدريجيا معنى أخر يرجع تاريخيا الى حركة الاصلاح البروتستانتي التي تمت في أوروبا القرن السادس عشر على يد"مارتن لوثر". تتشكل هذه الحركة من مجموعة الكنائس الانجيلية التي تتقاسم فيما بينها الأسس العقائدية التالية :

- الالتزام بالكتاب المقدس "BIBLICISM" ترى هذه الحركة ان الكتاب المقدس هو الدستور الوحيد المعصوم للإيمان و الأعمال ، و ان لكل مؤمن الحق في تفسيره .

- التحول الديني **:** ان الهوية الدينية عند الحركة الانجيلية غير موروثة و غير مرتبطة بالمكان و لكنها تتبع من الخيارات الفردية ، ترافقت هذه الرؤية مع تطور المجتمعات الحديثة المبنية على أساس الفردانية " individualisation " و هذا ما يفسر الانتشار السريع للحركة في هذه المجتمعات تحديد .

- عقيدة نشر المسيحية في العالم ، و هو ما يسمى في التقاليدها بالالتزام التبشيريL’activisme évangélique بحيث يعتقد الانجيليون أن كل متحول ديني هو عون مبشر و داعية للأشخاص آخرين لاعتناق المسيحية .

- **المراجع المعتمدة :**

- أوليفيه ، روا ، الجهل المقدس (زمن دين بلا ثقافة) ، ترجمة : صلاح لأشمر ، دار الساقي ، 2012.
- باتريك ، هايني ، اسلام السوق ، ترجمة : عمورية سلطاني ، مدارات للأبحاث و النشر ، 2015.
- خداج ، هوازن ، أوطان تفقد مواطنيها بسبب التشيع ، صحيفة العرب ، العدد : 10518 ، نُشر في 2017/ 01 / 20 على الرابط التالي : http://www.alarab.co.uk/article/
- دوبار ، كلود ، أزمة الهويات تفسير التحول ، ترجمة : رندة بعث ، المكتبة الشرقية ، 2008.
- عبد العزيز ، زينب ، تنصير العالم ، دار الكتاب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- لعقاب ، محمد ، الصليبية الأمريكية و عهد حرب الحضارات ،الطبعة الأولى ، دار هومه ، الجزائر ، 2007 .
- مستاري ، جيلالي ، الخطاب الديني و مسألة المواطنة في الجزائر : قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران ، كتاب جماعي تحت عنوان الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة ، تحت اشراف : حسن رمعون ، مركز البحث في الانثروبولوجيا لاجتماعية و الثقافية ، 2012 .
- محمد عربي جمعة ، فتحي ، المذهب المالكي و تسربه الى بلاد المغرب العربي الاسلامي ،المجلة الدولية للبحوث الاسلامية و الانسانية المتقدمة ، المجلد 04 العدد 07 يوليو 2014 ، ص ص 01 ، 19. مجلة الكترونية على الرابط التالي : http://www.sign-ific-ance.co.uk/index.php/jihararabic/article/view/755/710
- هالسل ، جريس ، النبوءة و السياسة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2003 .
- هاينريش، فيلهم ، صراع الأصوليات (التطرف المسيحي ، التطرف الاسلامي و الحداثة الأوروبية) ، ترجمة : صلاح هلال ، مركز المحروسة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2012 .

- مجموعة من المؤلفين ،السوق الدينية في الغرب ، ترجمة : عز الدين عناية ، دار صفحات للدراسات و النشر ، سورية ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2012.
- قانون تنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 مارس 2006 الموافق لـ 1 صفر 1427 ، العدد 2 .
- Isabelle, Jonveaux , Dieu en ligne (Expérience et pratiques religieuse sur net) ,ED BAYAED , 2013 .
- Salah, GUMRICHE, LE CHRISTE S'EST ARRETE A TIZI-OUZOU, Éditions , Denoël, 2011 .